

مصر وحرية القول

لحضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا

عرضنا فيما تقدم لقيود حرية الرأى فى الشؤون العامة من دين وسياسة وآداب وأخلاق ولكن القول فى تعدد صوره وأغراضه وسمة مراميه لا يقف عند هذه الحدود وقد يتوغل فى سير أفراد الناس وبعض أعمالهم وتصرفاتهم وسلوكهم فى حياتهم العامة أو الخاصة ، ولما كان شرط السكينة والنظام فى المجتمع أن توفر للأفراد كراماتهم يجب أن تحمى حرية القول بما يوقر تلك الكرامات فلا تستعمل أداة لافساد العلاقات بين الناس بما ينشر بينهم من أقوال كاذبة أو مضللة أو خبيثة لذلك نجد قوانين البلاد المختلفة تصاقب على القذف والسب ، ولكنها إذا كانت تتفق على المعنى العام فإنها تختلف اختلافا شديدا فى العصور التى يستظهر بها هذا المعنى ، فالقانون المصرى يعد قاذفا كل من أسند ونسب لغيره بطريقة من طرق العلنية أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا ، أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه ولا يقبل من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به حتى ولو طلب ذلك المقتذوف فيه وإنما تقبل إقامة الدليل إذا كان طعنا فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بمقدمة عامة وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، ويعنى القاذف إذا كان القذف قد حصل بسلامة نية وأثبت حقيقته ، ويعرف السب بأنه كل عبارة لا تشتمل على إسناد واقعة معينة بل تتضمن بأى وجه من الوجوه خدشا للشرف والاعتبار ، ويشدد العقاب فى قذف الموظف

ومن يلحق به كما يشدد حين يكون القذف أو السب طعنا في عرض الأفراد أو خدشا بسمعة العائلات ، ويعنى من العقاب نشر ما يجرى في الدعاوى إلا إذا كانت المحاكم قررت سماعها في جلسة سرية أو كانت الدعاوى تتعلق بفتح الصحف أو جرائم القذف والسب وإفشاء الأسرار كما يعنى نشر ما جرى من المناقشات العلنية في أحد مجلسي البرلمان إلا إذا كان الذم بغير أمانة وبموء قصد .

ومصدر القانون المصرى في هذا الشأن هو بوجه عام القانون الفرنسى وبين هذا القانون والقانون الانجيزى خلاف يكاد يتناول الكليات ، فالقانون الانجيزى لا يعرض التفريق والسب ويرى أن ذلك التفريق متمذر في كثير من الأحوال ولكنه يعرف تفريقا آخر للعيب المكتوب وللعيب الشفوى وهو يقبل إقامة الدليل بوجه عام سواء بناء على طلب القاذف والمنذوف فيه وهو يعنى من العقاب على القذف أيا كان نوعه وأيا كان المنذوف فيه موظفا أو غير موظف إذا كان للمصاحبة العامة وثبت صحته ، ولا يعاقب عليه كذلك ولولم تثبت صحته إذا اعتقد القاذف بحسن نية صحته وكان القذف يمس موظفا أو ذا صفة نيابية عامة ، أو يمس أى شخص آخر يشترك في الشؤون العامة فيما يتعلق بعمله العامة أو يمس قيمة كتاب أو رواية أو أثر أدبى أو فنى أو أى عمل معروف لتقدير الجمهور وحكمه . والقانون الانجيزى كلقانون المصرى يعنى من العقاب على نشر ما يجرى في المحاكم أو البرلمان بوجه عام ، ولكنه يختلف عنه في إباحة نشر ما يجرى في قضايا الصحف أو القذف .

(١) يتميز النظام الانجيزى عن النظام الفرنسى فوق ذلك أن قضايا القذف في الأول مدنية غالبا في حين هى في الثانى جنائية ، واشتهرت قضايا القذف في بريطانيا بفداحة ما يحكم به فيها من التعويضات ، والواقع أن الخلاف بين النظامين يرجع إلى فروق في الاجراءات القضائية في البلدين . فالقذف في انجلترا لا تختص شروطه مدنيا عنها جنائيا ولكن الدعوى لا ترفع جنائيا إلا إذا أذن القاضى بذلك وهو لا يأذن إلا إذا تبين أن التعويض مهما يكن دائما لا يكون كافيا للدفع . ولا يجمع في الدعوى الجنائية بين العقوبة والتعويض ولذلك يكفى المنذوف فيه عادة بالمطالبة بالتعويض وينفى بذلك احتمال رفض الاذن .

وتتصل حرية الرأى بالتعليم وبحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات . ولها في كل شأن من هذه الشؤون مسائل تحتف الاتجاهات فيها وتباين الآراء وبعض هذه المسائل كحق الدولة في تعيين ما يلقنه الصبيان في التعليم العام وحق آباءهم في اختيار المعلمين والكتب . ومدى القيود التى يجب أن تحم لمصاحبة الجماعة حق الاجتماع وحق تكوين الجمعيات كان مثار لخصومات وخلافات لانجد خا صدق في مصر فان مصر حديثة العهد بهذه الحريات من جانب وأغلب هذه الخلافات ناشئة عن طبائع خاصة للمدنية الغربية لم تتحقق بعد في مصر أو لا يتوقع أن تتحقق .

كان الحديث حتى الآن في ماهية التيود التي تحدد حرية القول من حيث طبيعة الشئون التي تحرى تلك الحرية أن دينا أو سياسة أو آدابا وأخلاقا أو سير أفراد الناس . وقد جاء ذكر الصحافة عرضا باعتبارها وسيلة استظهار تلك الحرية . ولكنها ليست الوسيلة الوحيدة ، ففى جانبها وسيتان بعنا شأوا بعيدا فى نقل المعانى والآراء والمعلومات هما السينما والإذاعة . وقد يصبح بهذه الوسائل الثلاثة فى ذاتها أهمية خاصة وأصبحت تثير مشاكل فى شأن حرية الرأى .

وفى فرنسا لا يلجأ الى الطريق المدنى خشية أن يظن أن المقذف ليس له الخطر الذى يسوغ محاكمة جنائية . اذا كان الطريق الجنائى مفتوحا للمقذوف فيه . لا يحول دون حائل ثم ان اجراءات القضايا المدنية لا تنشر عادة بعكس الاجراءات الجنائية وكثيرا ما يعنى المقذوف فيه نشر ما حتمل أما المحاكم ، والاجراءات الجنائية بعد ذلك أسرع وأقل تكاليف على المقذوف فيه وتمكن من الجمع بين العقوبة والتعويض وان كان التعويض فى فرنسا يقتصر فى كثير من الاحيان على المطالبة بفراق واحد رمز للمعنى التعويض . وربما كان ذلك أثر لعهد الفروسية والمنزلات اذ كان الشرف لا يمكن ولا يميز أن يقدر له ثمن وكان يجب اذا أهين أن يراق على جوانبه الدم ولا ريب فى أنه من الطبيعى أن يكون اجتماع العقوبة والتعويض فى قضية واحد من شأنه ان يمنع من المبالغة فى التعويض فان هذه المبالغة ليست فى ذاتها الا عقوبة ومن الحق أن العقوبة لا تعدد .

ولقد ود بعضهم خصوصا عندما كثر تعرض بعض الصحف المصرية لآعراض وسمعة الأمر وفكرى تشديد العقوبة فى مثل تلك الأحوال لو اتخذ عندنا النظام الانجليزى بتعويضاته الكبيرة وربما كان ذلك غير ميسور لأن نظامنا يقتضى اشبه بالنظام الفرنسى منه بالنظام البريطانى . وليس هذا النظام الاخير مرضيا عند أهله فان فريقا يشكو من أن طائفة من الجرائد تصيد بعض الاخبار لتكسب شهرة ورواجا من التمرض لحياتهم الخاصة ومن أن القانون الإحليزى لا يعرف حق الرد . كما يشكو أصحاب الصحف والمطابع من حرية القول ونشر المعلومات العامة تتعرض لخطر كبير بسبب أن كثيرا ممن تناوؤهم تلك المعلومات يستغلون غموض القانون وتعقيد وكثرة مزالقه للسعى فى الحصول على تعويضات كبرى وقد يكون ذلك فى أحوال لا يزيد الذنب فيها على خطأ مصادر هى عادة جديرة بالثقة . وبالرغم من أنهم يبدوون استعدادهم التام للاعتذار عن ذلك الخطر فان المحلطين يتزعون عادة إلى منح تلك التعويضات ويراعون فى تقديرها مكافة المحجن عليه وقد يبالون فى تقديرها فى الخصومات السياسية . ولذلك فإن أصحاب الصحف والمطابع يضطرون فى أكثر الأحوال إلى المساومة على مبلغ يرضاء المقذوف فيه . وامل الحق بين الفريقين .

وفى أميركا يشبه النظام فى أغلب الولايات النظام الإنجليزى لانه مستمد مما يسمونه القانون العام غير أن قوانين الولايات — عملا على منع التعويضات المسرفة والمضارة عليها —

فهى لا تترك للحلفين الحرية فى تقدير التعويض إلا فى الاعانات الفاحشة وتشترك ألا يكون تمت شئ فى حيث التمدف وأن ترفض الصحيفة لاعتذار فاذا اعتذرت الصحيفة قبل رفع الدعوى وكان التمدف راجعا إلى خطأ أو سوء نهد لم يحكم إلا بالتعويضات الفعلية وهى إذ ذاك قليلة . ثم إن المحاكم العليا تباشر بنفسهم تكييف التعويضات إذا تبينت أن المحلفين أسرفوا فى تقديرها .

وإنما عد أنه منذ اختراع الطبعة أصبح الكتاب عاملا كبيرا فى نشر آقيف وتمية الأذكار ولكن الصحف منذ بدأت تعرف فى القرن السابع عشر برته شيئا شيئا بانتظام صدورها وسهولة انتشارها وسرعته تبع سهولة أسباب المواصلات والنقل وأصبحت عاملا ذا خطر فى الحياة نعمة فهى التى تنقل للناس أخبار الوقائع والحوادث التى يستمدون منها آراءهم وينون عليها أحكامهم وهى لا تكفى بل تعتمد بالذات ومباشرة إلى تكييف الرأى العام وتكوينه . فقد أصبحت المعتك الأكر للآراء والمصالح المتعارضة . ولكنها بما انتهت عليه من الشيوخ والانتشار وما يقتضيه ذلك من إعداد دور ضخمة لآلاتها وإدارتها واختيار الكتاب والمراسلين العديدين لتحريرها وموافاتها بأنواع الأخبار من كل لون وتوفير الأموال الضائلة للإتفاق على ذلك كله أصبحت الصحافة بدورها تجارة وصناعة من أكبر ضروب التجارة والصناعة وقام التنافس بين وظيفتها من حيث هى وسيلة أمينة لنشر الأخبار والآراء . وضرورات حياتها من حيث هى تجارة أو صناعة . وقد أحيل أحد الكتاب المعروفين فى بريطانيا " نورمان أنجل " ما يؤخذ على صحافة القرن العشرين فى عبارة جامعة إذ قال " فى مدينة لا تزال على مدى الأيام تزداد تعقيدا وتصعب سياستها ولا تزال تتطلب من الناس مستوى مطرد العلوم من التهم بل من الخلق أى من المقدرة على ضبط الفرائز التى إذا لم تضبط أصبحت متنافرة لروح الاجتماع هادمة . فى مدينة كهذه تجد الصحف نفسها مضطرة من أجل كسب الأرباح التى هى شرط وجودها أن تخاطب فى قرائها أسهل مصالحهم إقافا وأن تتجه إلى الفرائز والأحاسيس الأسرع إثارة وإلى أفكارهم الأولى دون الثانية . دين أن تلقى بالا إلى الآثار الاجتماعية التى قد ترتب على ما تخالفه بذلك من نزعات أو طباع . ولما كان الاحساس الأسرع إثارة فى الغالب أوفى إلى الهوى وأبعد عن الحكمة كان مثل هذا التسابق جدرا بأن يهبط بمستوى فكر الجمهور وحكمه وبأن يجعله عاجزا عن أن يقدر فى فطنة وصواب الاغراض التى يتوقف عليها حسن تدبير المجتمع ويرى أن الصحف تعرض إلى أخطار يستبمها ذلك الخطر الأول فانها كثيرا ما تكون خادمة مصالح سياسية أو مالية خاصة . وبوجه خاص خادمة جماعات من أصحاب رءوس الأموال أو خادمة أصحاب الاعلانات على أنها لا تستطيع أن تقوم على خدمة تلك المصالح إلا بالتأثير فى أفكار الجمهور على طريقه معينة وبالتخاذ خطة معينة .

هذا ما يشكو منه بعضهم من أمر الصحافة على أنه يجب أن نبادر إلى القول بأن نوعا من الصحف والمجلات لا يزال محافظا على مستوى رفيع من الأمانة فى أداء رسالتها لأنه بمنجاة من

ضرورات المعيشة التي تقدمت الإشارة إليها وقد يخطئ أو يضل الطريق عن غير قصد ولكنها لا تجرد غضاضة أو حرجا في العودة الى طريق الحق بعد أن تتبته أو تلبه إليه . وحتى الصحافة الأخرى تجرد من وقت لآخر من أسباب المنافسة والمساوقة ما يقوم اعوجاجها . ذلك أن في حرية نقول نفسها علاجا لكل داء . أما البلاد التي منيت بالحكم الاوتوقراطي فقد أصبحت الصحافة فيها عبدا للحزب السائد تسخر لاغراضه وتقوم على نشر دعائيه المضللة فلا تعود تعرف الحق لذاته و يصبح معيار ما يقال وما لا يقال مصالحة ذلك الحزب كما يراها رؤساؤه .

والأميآب التي أفضت بالصحافة في أوروبا وأميركا الى مثل هذه النتيجة قلما تشبه واقع الحال عندنا لاختلاف ظروف المجتمع بيننا وبينهم ان لم يكن في طبيعتها ففى أقدارها ولذلك فان ما نأخذ من المنآت على صحافتنا لاشك أسهل علاجا وأيسر تقويما . واذا كانوا يرجون أن يكون السامس بين الصحافة وغيرها من وسائل النشر جدريا فأخلق بنا أن يكون رجاؤنا أوسع وأدنى تحقينا .

وكما أأ اختراع الطباعة كان بعد اقترانه بظروف موآتية أخرى — ميبا في قيام الصحافة وازدهارها وانتشارها وقوتها خلق التصوير بعدة دم فنه واستصحاب التلق معه أداة صالحة لنشر الأخبار والأفكار هي السينما . وبين المسرح والسينما صلآت كثيرة وإن رأى بعضهم أن لكل منها ما يختلف عن الآخر وبينهما وحدة شبه عدة لآسيا من آحية حرية القول .

وقد كان الغرض الأول من المسرح التسلية والترويح غير أنه كان بين وقت وآخر أداة لنشر بعض الأفكار . وطالما كانت الصحاة والمسرح قليل الأهمية ضئيل الأثر لم يكن لأمر الحرية فيها خطر كبير . غير أنه منذ بدأ الشعور بقوة الصحافة وامتدع على الحكومات أن تزيد حريتها كان للمسرح سيرة أخرى فان اجتماع جمهور التذارة فيه في مكان محدود جعل شأنه أكثر اتصالا بالنظام والامن العام لآسيا وأن الأثر بالخطاب يعد دائما أسهل من الأثر بالكتابة وأن عدوى التقليد في الجماعة تتحقق فيه دون الصحافة لذلك أخضع تمثيل الروايات الى رقبة سابقة في البلاد المختلفة حتى التي تتمتع بأكبر قسط من الحرية ولا تختلف مصر عن غيرها في هذا الشأن وربما تلاشت ارقابة أوضعفت في بعض الأوقات ولكن مبدأها لم يمسسه الشك ولم يزل باقتدام .

كذلك السينما منذ أول نشأتها أخضعت للرقابة السابقة . وفي بعض البلاد التي اعتادت الحرية أكثر من غيرها اتحل خطر قابلية الاقلام للاحتراق وصلة ذلك بالامن العام . لا يجاب اطلاع السلطات عليها قبل عرضها للجمهور ولكن أغلب البلاد تتخذ مبدأ الرقابة في غير تحرز وبلا حاجة الى تعليل قياسا على المسرح .

وقد بزت السينما المسرح في الأهمية لكثرة الجماهير التي تفشاها ولأنه يمكن فيها ما لا يمكن في المسرح ، واختلفت عنه في أن صغار السن يأسون لها ويمجدون فيها كثيرا من أسباب المرح والتسلية ، واستعملت وسيلة لتثقيفهم وتنقيهم المعلومات المختلفة في العلوم الطبيعية

وفي الجغرافيا والتاريخ وغيرها ، قد أخذ عليها أنها هونت على الناس من أمر أعمال القسوة والعنف وعودتهم على رؤية كثير مما لا يتفق مع حسن الآداب ، على أنها أصبحت بما فيها من جمال الصور ونفاذ الأثر بطريق السمع والبصر وسيلة أداة ونقل آراء يمد بقوتها ويجوز أن تنفس إلى الصحافة ، ولذلك استخدمت أكبر استخدام في الدعاية حتى تدوخت الحكومات الأوتوقراطية يدها عليها في بلادها تقصرها على هذا الفرض وأخذتها الرقابة الشديدة وصحت بعضها تهديد بمنع إدخال أفلام الشركات التي تروج دعاية ضدها في البلاد الأخرى وبذلك تجملت في أن تجعل منها سبيل دعاية ايجابية وسلبية أهلية ودولية .

وبولايات المتحدة لتقدح الأعلى في صناعة السينما وليس من السهل على غيرها مناقشتها في هذا المنظار على أن كل بلد لا يزال حربيا على استظهار مكانه ومقدرته في دنده الصناعة وعلى الانتفاع بمزايا السينما انتفاعا قوميا بوصفها وسيلة للدعاية ولتنشر الآراء والمعلم ، ولا يتخلو يند من أسباب التشجيع لرق هذا الفن بخديد .

وإن ما عتانا من أمر السينما أنها وسيلة من وسائل حرية القول ولكن ما تنتضيه منها ضرورات الربح برصاف أنها صناعة وما تستخدم به من شؤون الدعاية وما تخصص له من المراقبة يعانها وسيلة ناقصة وربما كان خير توجيه لنا في مثل بلادنا فيما عدا أغراض التسلية والترفيه هو أن تستخدم في شؤون التعليم للصغار والبنجار وأن يشجع الإنكار من إنتاج الأفلام التعليمية ويسهل عرضها في أنحاء البلاد .

ونمة اختراع ثالث الاذاعة بالزاديو خلق لنا وسيلة تامة لنقل الأخبار والآراء ونشرها وللتسمية والترفيه أيضا وهو نوع من الصحافة يختلف عنها في وسائلها الفنية وفي أغراضه ، ويعتمد على الإذن بدلا من العين فهو يتجه إلى العارفين بالقراءة والكتابة وإلى الأميين جميعا كما يختلف عنها في أنه عادة مماوكة للحكومة وأنها مما يملكه الأفراد والشركات وجمهور المستمعين أن حد كبير هو جمهور قراء الصحف وبين الصحافة مائة ومائة يرحى منها الخير الكثير لكيها .

و- نظرا إليه من حيث أنه وسيلة لحرية قول التمهيد وسيلة اقضية أيضا . ثم أنه ليس حاصلا لضرورت لربح كالتصحية والسين من مورده توريده من سبيل تصريف ولا يخشى بذلك أن يتأثر بترك أضرورت أو أن يوجه تأثيره وجهة مصلح خاصة كما يخشى مثل ذلك في "السينما" الأخيرين . ولكنه وهو ممول للحكومة لا يمتح أداة لتقدح أو لإغائها ، بل هو لجمهور شعور عمود . وقد وثقت حكومة مصر لحرية أن تكون هيئة الإذاعة البريدية وجودا مستقلا يستند إلى هـ وب ح ص وان أن تجعل تصريف أمور هيئة يرمى في حياها سمة العم وحسن لتدير ويجمع تحت زها باستقلال كبير وبذلك تكاد لإذاعة ترقى أن تكون وسيلة من وسائل حرية القول الكاملة . وليس استدارة مثل هذا النظام في مصر لأمر لمسه وقد قرب عقد الإحارة الحالية نهايته .

ولأن وقد حلوت لكم معنى حرية الرأى وصورة مجسلة من تاريخها وقت أن كان الضال عليهم منطلقاً "الحل" على شئون الدين . من تاريخها بعد أن أصبحت قضية قائمة بذاتها مستقلة . عن تلك الشئون حتى تتعرض لها بعد يشعل شأن واحد لجمع تلك الشئون تعدد كما تقدمت لمدينة وأوسع المعمرين . وبسطت لكم أمردا حين أعنها اثاثون في أمريكا وفرنسا حقا من حقوق الإنسان وحين أدجحت بعد ذلك في الدساتير وترك تحديد ضوابطها للقانون ورحا نسأل أهل الرأى فى الأصول التى ترجع إليها فى ذلك التحديد فالتزامهم يتزعون إلى الإطلاق ولم نظفر منهم بجواب شاف وعدة تراجع القوانين لتعرف كيف أتخذت ما فوضت فيه من بين تلك الحدود وعرضنا حكمها فى مختلف الشئون التى يعالجها لإنسان فى حياته حين يتكلم وحين يكتب وأخذنا عليهم ما فيها من إهمام أو عموض ولعلنا لم نجد فى تلك القرائن أو فى الطريقة التى طبقت بها دائما حكاية صادقة لما قصدت إليه الدساتير .

الآن يحق لنا أن نتفقد قليلا لتبين أثر حرية القول فى مدينتنا . وانتساءل أولا مما تتكون هذه المدينة . لا أريد استظهار أى جزء أو ركن منها لأجعل له شأنًا فوق شأن سائر الأجزاء أو لأجعل منه رمزا أو مقصدا لغيره ولا أرى أساسا من أن أعدد كل أركانها وربما كان لحرية القول أثر فى بعضها دون الأخر أليست المدينة تتألف من حياة مادية ياكل الناس فيها ويشربون ويأوون إلى بيوت ويلبسون أرزاقا ويباشرون أعمالا ومن دين ومن نظم حكم ومن حريات سياسية وشخصية ومن آداب وأخلاق ومن نظم اجتماعية ونظم اقتصادية ومن علوم ومن آداب وفنون . ولست أزعجنى فى حصرت أركان المدينة ولعلنى ذكرت أهمها فأى ركن منها خلا من أثر حرية القول وهل كان أى منها لولا تآثر الحرية يكون ما هو . أترى أن الناس فى طعامهم وشرابهم ومسكنهم كما بدأ الإنسان على الأرض وهل كان هذا التغيير الكبير الا نتيجة لما أخذ على القديم وآراء جديدة وما هو العلم وهو ثمرة أخرى من حرية القول يسمى الآن فى أن يجعل حياة الإنسان أصح وأهدأ وأسعد مما كانت . وهل بقيت الاعمال والأرزاق والنظم الاقتصادية على حالتها منذ خلق الإنسان أم ترى أن المدينة تتجه لتحرير الإنسان من العوز وتؤمنه على حد أدنى من مرفق الحياة . ولو قيل ذلك مذكرن أو قرنين لكان أمرا إذا وهل من العسير أن يدرك المرء كم يرجع من ذلك إلى حرية القول . والأديان ونظم الحكم والاجتماع والحريات المختلفة . والأخلاق أليست كلها ثمرة تلك الحرية . لا الحرية تجرى فى رفق ويسر ورضى من أسس ولكن الحرية تتنزل وتتخذ وتتقوم وتتجاهد . وكلما استقرت المدينة فى ناحية من هذه الجوانح لم تنزل حرية القول تقرب تلك الخلل وتنفذ إلى نقائصها وعيوبها ووجوه سدها وإصلاحها والدفع بها قداما أو تغييرها إذا رأى أن شئنا آخر أفضل وأجدد بالاختبار وما هو النظام الرلمانى ألا يقبل فيه أن خبر ما حدثى إليه الإنسان من نظم الحكم، أترى حرية القول سكنت عن مداركة عيوبه وضبط مقومته من

أحزاب أو انتخابات . والحريات نفسها ألا تعقبها حرية القول وتنظر نافذة فيما اتخذتها من أسباب الحماية والتوفيق بينها وبين نظم المجتمع والأخلاق . ألا تتغير بين جيل وآخر بفعل النقد والتطور . وأداة حرية القول نفسها من صحافة وإذاعة وسينما لا تسط عليها تلك الحرية نفسها فتقوم اعوجاجها وتصلح ذنوبها وتكشف ما تفصل المصالح بها في بعض الأحيان . وقد لا يظن الناس أن العلوم والآداب والفنون إلا أرض تلك الحرية تتحول فيها كل مجال ولكن كم لحرية القول فيها أيضا من قال . وقد لا يخفى على أحد أن الانسانية مدينة فيما كسبته في هذه الميادين جميعا لحرية الرأي ولكن الذي يخفى هو أن هذه للمكاسب كثيرا لا تسال في سهولة ويسر . نعم ليست حرية القول هي التي تخلق صور المدينة التي أشرنا إليها وإنما هي غرائز الانسان وملكاتة ولكن مدينة تعتمد على تلك الغرائز والملكات دون أن تكفيها وتقومها حرية القول مدينة تكون بلا شك جامدة إذا قدر لها البقاء .

ذلك أن النفس أمانة بالسوء والانسان لا يحكم عقل دائما في خواطره وتصرفاته بل قد يثور عليه ويرضى حكم شهواته وغرائزه وهو أبدا بحاجة إلى أن يبصر بطريق الخير وأن يأخذ بضط الحسك والسلوك ولكنه إذا كاره لحرية الجدل والمناقشة فلها تزعزع بينة وتحدث له الشك من حيث لم يكن وتكلفه جهدا فكريا غير يسير وتضطره بعد ذلك أن يسلم خطأ وأن يقبل راضى النفس نقيض رأيه وعكس حكمه . ذلك هو غالبا حال الفرد فيها هو من شؤنه . والجماعة في جملتها لا تختلف عن ذلك كثيرا فلها إذا أراها رأى جديد قائنه بانتكسك والانتباض لأنه يخالف ما لوفها ودافعت عن نفسها وربما قاومت صاحبه بكل ما أوتيت من قوة واضطهدته وسامته عنفا وعدابا شديدا . على أن الرأي الجديد إذا كان خيرا من القديم الذي جاء لينسقه لا يزال يجاهد الجماعة ويخالها بقوة العقل والاقناع حتى ترضع له وترضاه فإذا رضيته أصبح ذلك الرأي قوة في ذاته بل أصبحت قوة الجماعة من ورائه تحبه وتؤيده . فإذا جاء رأى جديد آخر لقي ما نفيه الأقول وهكذا دواليك .

ليس اذن غربا أن تكون حرية القول خيرا عمما كما وصفنا وأن تليق مع ذلك من الاعاءات والاضطهاد لاسيا وأن الآراء الجديدة فوق ما تعارض من عواطف الجماعة وشهواتهم قد تصادم مصالح تامة نابتة فلا يالو أصحاب تلك المصالح دفاعا عنها .

ولكن ليس أحسب الاتمان تجارب الماضي العديدة ليقنع بأنه خير له أن يفسح صدره للرأى الجديد والا يتبرم به والا يدانعه بالاعتق أو يعمل على انماده فانه إذا كان حليقا بأن ينتهي المه ويستقر عنده وإذا كان خطأ لم تنم له قائمة فأما الزيد فيذهب جناء وأما ما ينفع الناس نيكث في الأرض بل لمد يقاوم الرأى الجديد ويعمل على انماده فيلجأ أصحابه إلى الترويح به سرا وقد يعين التكم على نشره أكثر من الدعوة له جهارا ولو قد أطلقت فيه المناقشة الحرة لتكشف ما يقوم عليه من أوهام أو أخطأ .

فاذا اعتبرنا تلك التجارب فماذا يكون الواجب في شأن هذه الحرية وما هي الخطة التي تكفل لنا اقرارها وتأييدها على خير وجه وافضل صورة .

اطرح جانبا طبعاً الوقت الذي تعيش فيه الآن فإن الدستور اجاز تعطيل أحكام الدستور أثناء قيام الأحكام العرفية وقد أعلنت هذه الأحكام تنفيذاً لمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا . وهذه الأحكام تجيز للسلطة القائمة على اجرائها مراقبة الصحف قبل نشرها وقد كثرت الكلام في أمر هذه الرقابة ولعل أصدق حكم على ما يجب أن تكون عليه ما أعله القائم عليها في بريطانيا العظمى من أنها لم تستعمل في تلك البلاد الا فيما يتصل بشؤون الحرب وظلت حرية الرأي والنقد في كل ما عدا ذلك من الشؤون مكفولة .

لعل أول واجب بعد زوال تلك الأحكام هو أن يرجع للنظر في القوانين ايدائل ما فيها من عقبات في سبيل تلك الحرية . وربما كانت أكبر عقبة فيها هي تلك الأحكام لمهنة الناقصة التي تؤلف جرائم الرأي وقد أشرت الى طائفة كبيرة منها ولم أذكرها حتى سبيل الحصر . نقلت هذه الجرائم عن القوانين الفرنسية القديمة ورأى قانون الصحف الفرنسي الذي صدر في سنة ١٨٨١ من الخير أن يلغىها . وبعض هذه الجرائم له أشباه ونظائر في القانون الانجليزي ولكنها كما قلنا لا تطبق إلا في ظروف استثنائية . والواقع أن هذه الأحكام لم تعد تطبق كثيراً في مصر . ولست أشير الى الوقت الحاضر والأحكام العرفية قائمة والرقابة تحول دون نشر شيء يمكن أن تكون منه جريمة ولكنني أعنى الوقت الذي سبق الحرب . ذلك أن النظام البرلماني مما يقوم عليه من عدم مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء في المجلسين تعود على حرية القول خارجهما . ولقد كانت مواد جرائم الرأي قديماً تطبق على وجه لا يتفق كثيراً مع حرية الرأي ويعاقب بها على عبارات هينة وكان هذا التطبيق يسائر بطبيعة الحال تطبيق قانون المطبوعات المصري الصادر في سنة ١٨٨١ ، وهو القانون الذي كان يبيح للحكومة إيقاف الجرائد وتعطيلها إدارياً .

وقد شهدت التجارب بأن قيود حرية الرأي تحرم أصحاب الرأي مخرجاً ومتفسماً لا بد منه كما تحرم الناس علماً بوقائع وآراء قد يفيدون منها كثيراً وتقيم مقام الحكم من يجوز ألا يكون فضل من أصحاب الرأي أنفسهم أو أدنى الى الصواب وهي تضيء الى التديم حماية بل قداسة لا تخلو من الغلو والسرف وتوصد دون الحديد منافذ للقول وفي الحق ليست العبرة فيها دائماً بالحق والعدل في ذاته بل بما يرضى أولاً أصحاب الحل والعقد . وربما كان أصح فيصل وأضبط ضابط في أمر هذه الحرية هو الأمن والسلام فما يهدده حقيقة لا ضناً وتقديراً يكون محرماً وما لا يهدده مباح ونحن نقطة تجول فيها حرية القول أي ما يشبه حرية العمل وهي هذه النقطة التي لا يجوز أن يتأخها حرية القول .

وقد تقدم القول في الدعوة الى الشيوعية وموقف القانون المصري منها ولا شأن لحدیثنا اليوم في الشيوعية في روسيا فالشيوعية في ذلك البلد ثورة قامت في ظروف استثنائية وينحجب وليس هذا مجال البحث في أن هذه الثورة لم تكن تنحج إلا في ذلك البلد وأن ذلك النظام

كان صالحا له ولم يكن يصالح إلا له . وإنما البحث في دعوة بالقول والكتابة تنشر في بلد آمن وتقوم على استعمال القوة في تغيير النظم الأساسية للجمع وعلى استعمال القوة كذلك في منع أى رأى يخالفها إذا هي نجيحت واستب لها الأمر فنها من الناحية الأولى تخمريض على ارتكاب الجرائم وهو أمر كان دائما معاويا عليه وهى من الناحية الأخرى يبدان بالحرب على حرية الرأى . وهذا - لا مجرد إبداء الرأى - هو ما أظن أن الشارع المصرى قصد إليه بالاعتاب على تلك الدعوة .

ولا ريب من جهة أخرى في أنب المدنية في صورتها الحاضرة جعلت للمرد في الحياة العامة شأنا وخبرة ولم يكونا له من قبل . فهالك نفر غير قليل تؤثر أعمالهم وتصرفاتهم وشؤون الآخرين ويحق لمؤلاء من أجل ذلك أن يتناولهم بالنقد أو سوء القالة إذا دعا الحال ولكن لذلك النفر من جانب آخر ناحية من الحياة يجب أن تصان حرمتها من العيب وكرامة يندبى أن توفر وقد تتعارض المصاحتان لذلك وضعت جريمة القذف ليرعى لكل منهما جانبه وتيسر له الحماية الواجبة . وإخال أن الحماية التى يسطها القانون المصرى لا تتجاوز من فقرات كثيرة قد تكون بحاجة أن تسد . فقد لا يمكن القاذف من اثبات ما قذف به ولو أن في القذف وإثباته مصلحة عامة . ويقصر الإثبات على حالة الموظف ومن أعطى حكمه من ذى نيابة عامة أو مكلف بمخدمة عامة . ولا يمكن المقذوف فيه في غير هذه الحالة الخاصة من مطالبة القاذف بالإثبات ليلزمه الحجة بالعجز . ويحظر نشر إجراءات قضايا القذف إطلاقا ولا يبدو أن هذا الحظر يعتبر في كل الأحوال حماية . ولعل نظرة في أحكام القذف توفر لحرية القول مجالا في شؤون المصلحة العامة لا يفض من حرمة الحياة الخاصة .

على أن القيود التى تقدم لنا القول فيها وهى قيود التوازنين ليست وحدها التى تحمد جرية التمول فان الرأى العام له في هذا الميدان شأن وأى شأن وامله - وهو مرة النظم العامة والحمد التى تقوم عليها - يستوحيه الشارع في وضع القيود القانونية ويستأنهه القاضى في تقديره حين يطبق تلك القيود . ولارأى العام قوة لا يستهان بها من الناحية الاجتماعية قد لا تكون أقل شأا من قوة القانون . وهو بطبيعته محافظ كاره لحرية النقد . فكيف السبيل الى جملة أرفق بالنقد والناقدين وأرحب صدراله وأكثر استمدادا لفهمه وتقبله . إنما السبيل الى ذلك هو التربية والتعليم .

أما التربية فتتبعين كل صغير وكبير أن يتداح مع من يخالفونه في الرأى وأن يستمع لهم وأن ينظر في حجتم وهى خصلة يوصى بها الدين ويقرها العقل وتزيدا المصلحة . ولعل ما سقناه من الشواهد والأمثلة لا يدع مجالا لاريب في شىء من ذلك .

أما التعميم فلأنه كلما كثر زاد الانسان العقلى كان أقدر على فهم الأشياء والتمييز بينها والحكم عليها . فإذا كبر نصيب المرء منه كان أدنى الى الشك في الحقائق المطلقة . وهذا الشك جذريا أن يبصره بجزء الحقيقة في كل قول ورأى .

ولا يسبقن الى ظنكم أن التربية والتعليم لا يحدهما الانسان إلا في البيت والمدرسة فقد استحدثت الاختراعات وسائل جديدة نشهدنا ونحس آثارها كل يوم . ولا أريد أن أشير إلا الى أسمها وهي الصحف والاذاعة والسينما .

وقد أصبح اثنان من هذه الوسائل وهما الصحافة والسينما تجارة وصناعة في ذاتهما ولهما ضرورات ربح وصلات مصالح قد تؤثر من حيث حرية الرأي فيما يأتيه كل منهما وما يدع وفيما يقوله أو يسكت عنه أو فيما يظهره وما يخفيه. واثنان من هذه الوسائل وهما الاذاعة والسينما خاضعتان حتى في البلاد الديمقراطية لرقابة الحكومة وإن دق عمل تلك الرقابة أو خفى .

ولكن هذه الوسائل بما لكل منها من صورة ومذهب في القول بما بينها من تسابق وتنافس وتعارض لا تزال بالرغم من تلك الضرورات والصلوات ومن قيود الرقابة كفيلة بذش حرية القول وإحيائها إذا هي سلمت من مرض الدعاية . والدعاية نوع من الدعوة هيأته هذه الوسائل الجديدة وتستخدم فيها كل وسائل التأثير التي يعرفها علم النفس وهي ترمى بالتكرار والايحاء الى خلق رأى عام من غرار واحد يرى بعين واحدة ويسمع بأذن واحدة . وليست الدعاية على هذه الصورة أمرا جديدا ولكن ما للوسائل الجديدة من انتشار والنفوذ وهبتها قوة لم تكن لها من قبل .

وفي الدعاية الطيب والخبيث ولكنها جميعا تضعف الشخصية وتقلها وتحول دون إبراز كل ما أودعه الله في العقول والنفوس المتباينة من خصال وملكات ودون أن يحيا الناس حياة خاصة كاملة .

وها نحن الآن نشهدعدها فعلت فيه هذه الدعاية فعالها وغليت فيه حرية القول على أمرها وتصلى حربا وقودها المادية نفسها بعد أن عانت الانسانية في بلوغها شذائد الأحوال وتلك وقطعت في سبيلها ما لا يعد من الأجيال .

ولكن حرية القول التي قاومت العذاب والاضطهاد ودقت معاقل الاستبداد وخرجت من كل ما منيت به من محن وأحيطت به من سلاسل وقيود ظائرة تطهى على العالم في كل ناحية من حياة الانسان ظللا مبدودا . هذه الحرية جديرة بأن تتغلب على هذه المحنة وإن تكن أشد ما لقيت وأن تضيء العالم من جديد بنورها وتمده بروحها .

ولكن هذه الحرية لا تبعث إلا إذا تماها الناس وعملوا فيها واستذكروا عبر الماضي ونظروا فيما حولهم هل يرون خيرا إلا هي مصدره وشرا إلا هي أصله وإلا إذا جاهدوا فرد كل ما يراذلها من كيد وكسر كل ما تبجل به من قيد وأطلقوها آمنة مطمئنة . ولعلنا نرى أن الربيد يذهب حفاء وأما ما ينفع الناس فيمكنك على الأرض .

دكتور

عبد الحميد بدوي